

Distr.
GENERAL

A/52/137
12 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٧١ (س) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج
وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

رسالة مؤرخة ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة موجهة من رئيس الاتحاد الروسي، ب. ن. يلتسين، إلى
الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (المرفق الأول)، وكذلك نص نداء
موجه من مجلس النواب ببرلمان الاتحاد الروسي إلى ذلك المؤتمر (المرفق الثاني).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٧١ (س) من القائمة الأولية.

(توقيع) س. ف. لافروف
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة من رئيس الاتحاد الروسي،
ب. ن. يلتسين، إلى الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية

أتقدم بخالص تحياتي إلى الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي روسيا، قوبل بحفاوة دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية - الرامية إلى القضاء على طائفة كاملة من أسلحة الدمار الشامل - حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧. فهذه الاتفاقية تعتبر نتاج سنوات طويلة من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بمشاركة إيجابية من بلدنا. والمهمة الرئيسية للدورة الحالية تتمثل في كفالة بدء التنفيذ الناجع لآليات الاتفاقية، التي من شأنها أن تكفل فعالية الاتفاقية وعالميتها.

وقد عرّضت الاتفاقية على مجلس النواب ببرلمان الاتحاد الروسي للتصديق عليها. وقد بدأ البرلمان بحث الاتفاقية. وفي النداء الموجه من مجلس النواب إلى ذلك المؤتمر، أعرب المجلس عن اعتزامه الانتفاء من عملية التصديق، إن أمكن، في خريف العام الحالي، كما أكد على أهمية أن تراعى في قرارات المؤتمر المسائل المبدئية بالنسبة لروسيا.

وريثما يتم التصديق على الاتفاقية، تعتزم روسيا الإحجام عن أي أعمال تنتقص من أهداف الاتفاقية ومقاصدها. فمنذ التوقيع عليها ونحن نضي - وسنظل - بالالتزام بعدم استحداث أو إنتاج الأسلحة الكيميائية؛ وبعدم نقلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أي جهة كانت؛ وبعدم استعمال الأسلحة الكيميائية؛ وبعدم إجراء أي تدريبات عسكرية على استعمالها؛ وبعدم مساعدة أو تشجيع أو تحريض أي جهة كانت على القيام بأي أنشطة تحظرها الاتفاقية؛ وبعدم استخدام وسائل مكافحة الشغب الكيميائية كوسيلة لشن حرب. وقد اتخذنا من التدابير ما يكفل قصر استحداث وإنتاج وحيازة وتخزين ونقل واستعمال المواد الكيميائية السمية وخاماتها على الأغراض التي لا تحظرها الاتفاقية. كما يجري في روسيا الاستعداد لتدمير الأسلحة الكيميائية تدميرا فعليا.

ولسوف ندعم العلاقات الوثيقة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما سنناقش مع قيادتها شؤون التعاون. وروسيا على استعداد لموافاة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمعلومات التي تتعلق بمخزونها من الأسلحة الكيميائية وبمواقعها، وللمشاركة في تدابير تقديم المساعدة الممكنة في مجال الحماية من الأسلحة الكيميائية وفي مجال التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، وهما مجالان مستهدفان في المادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية. ومنطلقنا هو أن هذا من الممكن أن يتيسر باقامة آلية تتيح لروسيا إمكانية المشاركة في إعداد واتخاذ القرارات التي تراعى فيها مصالحها السياسية والدفاعية. ومن شأن هذا كله أن يمهّد السبيل أمام انضمام روسيا إلى عضوية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع توافر إمكانيات قيامها بدور كامل في أنشطة تلك المنظمة. وأملنا هو أن تنظر الدورة الأولى للمؤتمر، باهتمام، في المسائل التي أثارناها.

وأتمنى للمشاركين في الدورة الأولى النجاح في أعمالهم المضنية في سبيل إنجاز المهام الماثلة أمام المؤتمر باسم السلم والأمن الدولي.

المرفق الثاني

نداء موجه في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ من مجلس النواب
ببرلمان الاتحاد الروسي إلى مؤتمر الدول الأطراف في
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة
الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

بمناسبة دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية")، وافتتاح الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (المشار إليه فيما بعد باسم "المؤتمر")،

وتأكيداً لوفاء الاتحاد الروسي بما قطعه على نفسه من التزامات بتدمير الأسلحة الكيميائية،

ورغبة منه في الإسهام في تحقيق أهداف الاتفاقية،

وإدراكاً منه لضرورة الاستبعاد التام - لصالح البشرية جمعاء - لإمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية،

وإدراكاً منه لما لتصديق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقية من أهمية دولية

بالغة،

وإذ يتوجه إلى المؤتمر طبقاً لصلاحياته،

فإن مجلس النواب ببرلمان الاتحاد الروسي:

يؤكد موقفه الإيجابي من ضرورة القضاء التام على الأسلحة الكيميائية، وذلك بقيام مجلس النواب، في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، بإصدار القانون الضيدالي المتعلق بـ "تدمير الأسلحة الكيميائية"؛

يعلن أنه بدأ عملية التصديق على الاتفاقية، وأنه يعتزم الانتهاء منها، إن أمكن، في خريف هذا العام إذا ما تهيئت الظروف اللازمة لذلك؛

ينوه إلى أن الصعوبة المرتبطة بالتصديق على الاتفاقية ناجمة عن الوضع الاقتصادي البالغ التعقيد في روسيا، كما أن آفاق التنمية الاقتصادية في المستقبل القريب لا تسمح بالتعويل على إمكانية حدوث زيادة حادة في التمويل بما يساعد على حل هذه المشكلة؛

يدعو المؤتمر إلى المساعدة على تهيئة الأوضاع الكفيلة بالتعجيل بعملية تصديق الاتحاد الروسي على الاتفاقية.

ومجلس النواب يرى أن الانتهاء من عملية تصديق الاتحاد الروسي على الاتفاقية يمكن أن ييسر بما يلي:

مراعاة المؤتمر لإمكانية تجديد المواعيد النهائية للقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية، وكذلك مراعاة مصالح الاتحاد الروسي لدى البت في المسائل الأخرى، بما فيها مسألة نظام سداد تكاليف أعمال التفتيش بهدف تقليل العبء المالي عن كاهل الطرف المعني، وكذلك مسألة تحويل المنشآت السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية؛

قيام المؤتمر بتوجيه نداء إلى الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن زيادة مساعدتها المالية للاتحاد الروسي زيادة كبيرة، وبشأن إيجاد مصادر إضافية لتقديم تلك المساعدة، مع مراعاة الإمكانيات المالية للمنظمات الدولية.

ويلتمس مجلس النواب ببرلمان الاتحاد الروسي من المؤتمر أن ينظر إلى الظروف التي تعرقل عملية تصديق الاتحاد الروسي على الاتفاقية على أنها ظروف قهرية، وأن يساعد الاتحاد الروسي، إبان فترة تصديقه على الاتفاقية، على أن يشارك، بالشكل الواجب، في إعداد واتخاذ القرارات الرئيسية، وكذلك على المشاركة في الأجهزة القيادية والتنفيذية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويعلن مجلس النواب ببرلمان الاتحاد الروسي أن قرار التصديق على الاتفاقية سيتخذ على ضوء نتائج مناقشة الدورة الأولى للمؤتمر للمسائل المبدئية بالنسبة للاتحاد الروسي.

ويتمنى مجلس النواب ببرلمان الاتحاد الروسي للمؤتمر أعمالاً مثمرة باسم السلم ونزع السلاح، كما يعرب عن الأمل في تفهم المسائل المذكورة وتسويتها بصورة بناءة، مما يساعد على قيام الاتحاد الروسي بالتصديق على الاتفاقية.
